الساعة الثامنة والنصف صباحاً، وقرّر ارسال مذكّرة من وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية، تحتج فيها على اعتداء القوة الجوية البريطانية في الحبانية على القوات العراقية؛ وحمّلت الحكومة العراقية بريطانيا مسؤولية ما يحدث من نتائج. اضافة الى ذلك، اتخذت الحكومة العراقية قرارين بارزين: الاول، الطلب من المانيا اقامة «تمثيل سياسي» لها في بغداد بأسرع ما يمكن؛ والثاني، اقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي[٤٧]. أمّا الحاج امين الحسيني، فقد سارع الى اصدار بيان، في ١٩٤١/٥/٨، دعا فيه المسلمين الى «الجهاد في سبيل الله، والدفاع عن الاسلام، ودياره، وطلب من المسلمين كافة الانتصار للعراق في جهاده هذا، والعمل معه بكل وسيلة على مناوأة العدو»[٤٨].

ولتنفيذ القرار الاول، قامت الحكومة العراقية بالاتصال بألمانيا، عبر قيام الوزير العراقي المفوّض كامل الكيلاني بالاتصال بالقائم بالاعمال الالماني في انقره، كرول، ونقل اليه رغبة العراق في اعادة العلاقات مع المانيا، وطلب اليه ارسال «ممثل ألماني» الى بغداد، ومدّ يد العون الى العراق. لكن المسؤول الالماني أوضح للوزير المفوّض الكيلاني، ان الانقلاب في العراق سابق لأوانه في فكر القيادة الالمانية، التي تجتاح قواتها جزيرة كريت[٤٩]. من جهة أخرى، قوبلت اخبار المعارك العراقية ـ البريطانية بتأييد واسع داخل العراق، وفي الوطن العربي. وأدرك العراقيون انه من شأن هذه الحرب وضع المواطن العربي في موقف حاسم. فإمّا ان يكون مع الوطن، وامّا ان يكون مع البريطانيين. ولهذا وقفت غالبية الشعب العراقي ضد الوجود البريطاني. فقد أصدر رجال الدين فتاوى تدعو الى مقاومة القوات البريطانية ومساندة الجيش العراقي. وأعلنت الاحزاب والمنظمات القومية العربية مساندتها ايضاً، فهرع المتطوّعون لمؤازرة العراقيين من فلسطين وسوريا، ومن غيرهما من الدول العربية، وتمّ توزيعهم على الجبهات العسكرية[٥٠].

الّا ان هؤلاء المتطوّعين، كانوا، في معظمهم، غير نظاميين، ويعوزهم التدريب والتسليح الملائمان. يضاف الى ذلك، ان القيادة العسكرية العراقية، نفسها، لم تكن على قدر من الانسجام الذي يسمح لها بالتخطيط الدقيق. ولعلّ أبرز الامثلة على ذلك هو الفشل في السيطرة الكاملة على قاعدة الحبّانية، التي كانت الخطة العراقية تقتضي ذلك اولاً، لتسهيل عملية انزال عسكري المانية وقطع الطريق على القوات البرية البريطانية. وبسبب الفشل كان قرار العقيد صلاح الدين الصباغ بمهاجمة القاعدة دون ان يحظى قراره هذا بموافقة رئاسة أركان الجيش وبسبب تردّد رئيس الوزراء، في بادىء الامر، في تأييد الخطة، الامر الذي أتاح للقوات البريطانية الاستفادة من عامل الوقت[٥١]. وبالاخفاق في السيطرة الكاملة على الحبّانية، دخلت الخطة العسكرية العراقية في مأزق حقيقي، وبدأت خيارات القادة تتضاءل رويداً رويداً.

في هذه الاجواء، اجتمع مجلس الوزراء العراقي، واتخذ قراراً بقبول الوساطة التركية لانهاء الخلاف العراقي ـ البريطاني. وعليه، تمّ ايفاد ناجي شوكت الى انقره، للتباحث في شروط هذه الوساطة، بحكم صداقته مع الرئيس التركي، عصمت اينونو، ومع وزير الخارجية، شكري سراج أوغلو، ومع مسؤولين عديدين وثّق علاقته بهم في اثناء تمثيله لبلاده في تركيا لأكثر من خمس سنوات. كذلك، تمّ ايفاد وزير المالية، ناجي السويدي، الى الرياض للاجتماع الى الملك عبدالعزيز آل سعود، لكنه عاد خائباً، لأن الملك عبدالعزيز رفض تقديم أي شكل من أشكال المساعدة[٥٢]. أمّا شوكت، فقد أرسل الى حكومته، من انقره، بموجز شروط الوساطة التركية، على النحو التالي:

١ ـ تعاد القوات العراقية المحتشدة بأطراف الحبانية الى مواقعها الاولى.